البرنامج النووي الإيراني وتباين الموقف الدولي: دراسة في الأسباب والتداعيات

إعداد
فاطمة صلاح عبد الراضي عبد الفتاح
باحثة دكتوراه في العلوم السياسية_ كلية السياسة والاقتصاد_ جامعة السويس
تحت إشراف
أ.د/ عبد العال الديربي
أستاذ العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد_ جامعة السويس
أ.د/ محمود صافي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية السياسة والاقتصاد_ جامعة السويس

الملخص :

أدى سعي إيران لامتلاك برنامج نووي لاستخدامه في اغراض عسكرية إلى إثارة العديد من ردود الافعال الدولية؛ نظرًا لكونها من أهم الدول المنتجة للنفط واتهامها أيضًا بأنها دولة داعمة للتطرف والإرهاب، وقد تباينت ردود الأفعال الدولية تجاه مدى أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي ويرجع ذلك لعدة أسباب، لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على:

موقف الدول والمنظمات من الملف النووي الإيراني، وأسباب تباين موقف الدول والمنظمات تجاه الملف النووي الإيراني وتداعياته.

الكلمات الدالة: العلاقات الإيرانية الأمريكية/ البرنامج النووي الإيراني/ العلاقات الإيرانية الصينية/ إيران ومجلس التعاون الخليجي/ العلاقات الإيرانية الروسية.

Abstract:

Iran’s pursuit of a nuclear program for military purposes has sparked many international reactions. International reactions have varied regarding Iran’s right to possess a nuclear program,

due to several reasons. Therefore, this study will focus on: The position of countries and organizations on the Iranian nuclear issue, and the reasons for the varying positions of countries and organizations on the Iranian nuclear file and its consequences.

Keywords: Iran-US relations/Iranian nuclear program/Iran-China relations/Iran and the Gulf Cooperation Council/Iran-Russia relations

مقدمة :

تعد إيران إحدى أهم دول المنطقة بحكم موقعها الجيبولوتكي ودورها الإقليمي، لذلك أصبحت تحظى باهتمام دول العالم الأمر الذي مكنها من أن تتبوأ مركزاً متميزاً وتؤدي دوراً مهماً في المنطقة في فترة رضا بهلوي وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعد سقوط محمد رضا بهلوي وإعلان الجمهورية الإسلامية أدى ذلك لتدهور علاقتها بدول الغرب، وقد طغى البرنامج النووي الإيراني في الفترة الأخيرة على ماعاداه من القضايا الأخرى، وقد شكل ذلك قلق وتوجس للعديد من الدول والتي اختلفت في مدى أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي وهو ما تركز عليه الدراسة من خلال تقسيم البحث إلى عدة نقاط كالتالي:

أولًا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى النصف الثاني من القرن العشرين في عهد الشاه محمد بهلوي، وتعتبر الولايات المتحدة من أوائل الدول التي ساهمت في إنشاء هذا البرنامج.

شهدت تلك الفترة تشجيع من أوروبا وأمريكيا لشاه إيران من أجل الدخول في المجال النووي لكن قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م أدى إلى حدوث تحولات في العلاقات الإيرانية الأمريكية؛ نتيجة التوجهات الجديدة للنظام السياسي الإيراني ووجود مجموعة من الأحداث التي رافقت الثورة مما أدى إلى وجود قناعة لدى صناع

القرار الأمريكي بتحول إيران من حليف إلى عدو؛ لذلك حاولت السياسة الأمريكية التركيز على النظام الجديد في إيران واحتوائه لأنه يمثل تهديدًا لمصالحها؛ حيث قامت بفرض حظر على تصدير أي تكنولوجيا نووية لإيران من خلال دعوتها لفرنسا وألمانيا بعدم التعاون مع إيران في البرنامج النووي مما دفع إيران لتنويع المصادر التي يتم من خلالها الحصول على التكنولوجيا النووية.[١]

وفي عام ١٩٩٤ دعت الولايات المتحدة حلفائها الأوروبيين للمشاركة في سياسة صارمة من أجل الضغط على إيران ومحاصرتها وفرضت أمريكا قيود على انتقال المعلومات والأجهزة التقنية لإيران ومنعت إعادة جدولة ديونها الخارجية.

سعت الولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية من جانب واحد ومارست ضغوطًا على الصين وروسيا للحد من إمداد إيران بالتكنولوجيا النووية والأسلحة المتطورة. وقد تم نشر صور في عام ٢٠٠٣ تبين بناء منشآتين سريتين جنوب إيران للوقود النووي وقد وصف الرئيس الإيراني وقتها (محمد خاتمي) هذه التقارير بأنها لا تمتلك أساسًا من الصحة.

وبعد تولى أحمد نجاد الحكم في إيران ولم يحدث أي انفراج للأزمة خلال مدة حكمه، وفي ٢٠٠٩ حاولت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما حل الأزمة النووية الإيرانية عن طريق المفاوضات إلا أنها لم تصل إلى حل نهائي .[٢]

وخلال الفترة من بين عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ مارست أمريكا ضغوط على إيران بمساعدة الدول الأوروبية وإسرائيل من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والاستفزازات الدبلوماسية والحرب الإلكترونية والتهديدات المستمرة بضربة عسكرية وتعزيز الوجود العسكري.

أما بالنسبة لإدارة دونالد ترامب فقد انتهجت استراتيجية الضغوط القصوى لإجبار إيران على توقيع اتفاق جديد.

ثانيًا: موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني

توجد علاقات قوية بين إيران وروسيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فروسيا كانت ومازالت تمثل داعم لإيران في كثير من القضايا.

ويتخذ الجانب العسكري اهتمامًا كبيرًا ويتضح ذلك في عقد البلدين اتفاقيات عسكرية والتي تم عقدها بعد إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية مثل الاتفاق على استكمال المفاعل النووي في بوشهر.

وفي ١٩٩٦ أعلن السفير الروسي "سيرجي" أن روسيا ملتزمة بالوفاء بتعهداتها مع إيران وأنه قد تم البدء بالفعل للعمل في مفاعل بوشهر النووي رغم وجود ضغوطات أمريكية لوقف المشروع. .

أعلن مستشار رئيس الجمهورية ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٧ عن اقتراب موعد بدء تشغيل الوحدة الأولى لمحطة بوشهر وأنه قد تم التوقيع على اتفاق على آلية المراقبه الروسية لمراعاة القواعد الدولية للسلامة في محطة بوشهر.

تم التفاوض بعد وصول بوتين للرئاسة لبناء مفاعلات نووية في إيران وتم توقيع العقود، وخلال عام ٢٠٠٠ قررت إيران وروسيا زيادة التعاون في المجال النووي والعسكري مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعرب عن قلقها إزاء ذلك، رفضت روسيا التهديدات الأمريكية لتعاونها مع إيران ووقعت اتفاق جديد مع ايران في عام ٢٠٠١ ينص على بناء المزيد من محطات الطاقة النووية في إيران.

تمثل حاجة إيران لدعم روسيا وأسلحتها النووية الحديثة أهم الدوافع للتحالف مع روسيا التي هي أيضاً في حاجة للعملة الصعبة، وخلال الأزمة النووية الإيرانية واجه الموقف الروسي مشكلة تمثلت في أن روسيا لم تكن مستعدة لوقف هذا التعاون الذي بدأته مع إيران في منتصف التسعينات، وفي نفس الوقت لم ترغب في الدخول في صدام مع الولايات المتحدة التي مارست ضغوطًا عليها لوقف تعاونها مع إيران.

يفسر البعض الموقف الروسي على مدار السنوات الماضية تجاه الأزمة النووية الإيرانية على أنه استغلال فقط لكسب نفوذ في تعاملاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه عندما كان يحدث تقارب أو توتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية كانت روسيا تعمد إلى تجميد أو توطيد تعاونها مع إيران.

إن إمتلاك إيران لبرنامج نووي لا يمثل لروسيا خطرًا في حد ذاته ولكن إمتلاك نظام متطرف مثل هذه الأسلحة هو ما تعارضه روسيا، وقد يقوض نفوذها في المنطقة ويزعزع الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

يعتبر الموقف الروسي محط جدل وشك بالنسبة للولايات المتحدة؛ فهناك وجهات نظر أمريكية ترى أن من مصلحة روسيا ألا يحدث تقارب أمريكي إيراني لعدة أسباب من أهمها: أن روسيا استفادت من العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على إيران؛ فقد أصبحت روسيا مصدرا مهما في تصدير الغاز عالمياً بعد منع إيران من تصدير الغاز.[٣]

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك عدة مصالح لروسيا في بقاء الوضع على ما هو عليه وتتلخص هذه المصالح في:

- عدم حدوث أي ضربة عسكرية لإيران حتى لا يضر ذلك بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة.
- استمرار التوتر بين إيران وأمريكا في نفس الوقت.
- بقاء الطموح الإيراني على حاله وعدم حدوث تصادم عسكري و عدم حدوث أي صفقة سياسية في نفس الوقت.

ثالثًا: موقف الأمم المتحدة من البرنامج النووي الإيراني

في ٢٠٠٦ من شهر فبراير قررت إيران إلغاء تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم كما أعلنت أنها أصبحت من الدول النووية الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للتصويت على إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، وقامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات ضد إيران إلا أن الصين وروسيا قد رفضوا ذلك.[٤]

في سبتمبر ٢٠٠٦ فرض مجلس الأمن أول العقوبات على إيران وذلك بموافقة الصين وروسيا و ١٥ عضو. وقد صدر القرار رقم ١٧٣٧ لتوجيه إنذار لإيران بأن مجلس الأمن سوف يفرض عقوبات إضافية في حالة رفضها الإلتزام ويمهل المجلس إيران ٦٠ يومًا لتنفيذ المطالب.

أدت الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية المكثفة إلى استصدار القرار ١٧٣٧، وأمام هذه الضغوطات لمحاولة منع البرنامج النووي الإيراني تحركت روسيا والصين من أجل وضع قيود على قرار العقوبات الدولية على إيران.

صدر قرار من مجلس الأمن الدولي في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ نص على فرض عقوبات على إيران، وفي مارس ٢٠٠٨ صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ بشأن زيادة العقوبات المفروضة على إيران وتم توسيع قائمة المحظورين ليشمل مجموعة من الأشخاص والكيانات الإيرانية ومنع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام وتفتيش السلع الصادرة والواردة إلى إيران.[٥]

قدمت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في أكتوبر ٢٠٠٩ مقترح يتعلق بتخصيب اليورانيوم في الخارج ولكن إيران رفضت المقترح مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على أعضاء مجلس الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات أكثر على إيران في قمة الأمن النووي بالولايات المتحدة في أبريل ٢٠١٠ وبناء على ذلك تم اصدار القرار رقم ١٩٢٩ من مجلس الأمن الدولي في مايو ٢٠١٠ بفرض عقوبات على إيران.

وفي مايو ٢٠١٢ بدأت مباحثات جديدة بين إيران والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة لألمانيا في بغداد إلا أن هذه المحادثات لم تكن حاسمة.

رابعًا: موقف الإتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني

تتميز العلاقة بين إيران والإتحاد الأوروبي بالتحسن تارة والتدهور تارة أخرى، لكنها لم تصل إلى المواجهة ويرجع ذلك إلى: القرب الجغرافي والحذر الإيراني لذلك فالأمور لم تتدهور كثيرًا بين الطرفين وتعتبرأوروبا في الماضي الشريك التجاري الأول لإيران؛ حيث أن ٥٠% من صادرات إيران يتم تصديرها إلى أوروبا وتعد ألمانيا أهم شريك تجاري لإيران.

أدت المصالح الاقتصادية القوية التي تربط ايران بالدول الأوروبية وخاصة التي تتعلق بالغاز الإيراني إلى حدوث خلافات بين امريكا وأوروبا حول تشكيل جبهة موحدة ضد إيران والذي أدى إلى تقويض نفوذ الولايات المتحدة.

ساعد التقارب الأميركي الأوروبي على الضغط على إيران وخاصة بعد صدور قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يأسف فيه على عدم تعاون إيران مع الوكالة في يونيو ٢٠٠٤.[٦]

وفي ٢٠٠٤ عقدت مفاوضات بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من جهة وإيران من جهة أخرى لإنهاء إنتاج اليورانيوم مقابل حوافز أوروبية وضمان بعدم احالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وبرغم توصل الأطراف إلى توقيع اتفاقية باريس عام ٢٠٠٤ إلا أن الموقف الأوروبي من المسألة النووية الإيرانية بدا أكثر غموضًا، وقد ظهر ذلك في قيام (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) بالموافقة على أي تصعيد أمريكي يمكن أن يحدث تجاه إيران، رغم تشديدها على أن إلتزاماتها تجاه إيران مرتبط بمدى امتثالها بالتعهدات التي نص عليها الاتفاق إلا أنها قامت بعد توقيع الاتفاق مع إيران بإعداد مشروع قانون يتضمن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن دون إنذار بمجرد عدم إلتزام إيران بالاتفاق.

دعت الدول الثلاثة إلى عقد اجتماع طارئ للوكالة الدولية وصدر قرارا يطالب إيران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم وإلتزاماها بالمفاوضات مع الإتحاد الأوروبي ومنحت الوكالة إيران مهلة حتى عام ٢٠٠٥ لكن إيران لم تلتزم بهذه الطلبات مما دفع الوكالة الدولية لإصدار قرار آخر أدان فيه إيران بعدم تعاونها مع الوكالة الدولية.[٧]

استأنفت ايران تخصيب اليورانيوم في يناير ٢٠٠٦ بعد توقف استمر لمدة سنتين وعلى أثر ذلك دعت الدول الأوروبية إلى اجتماع طارئ للوكالة الدولية لإحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي لكن نائب وزير الخارجية الألماني توقع أن العقوبات ستعود بالسلب على الغرب مما زاد الأزمة النووية الإيرانية تعقيدًا وبدت الدول الأوروبية راغبة في الابتعاد عن الخيار العسكري ضد إيران وصرح الممثل

الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" باستبعاد الحل العسكري في إنهاء الأزمة النووية الإيرانية. وايدت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" فرض عقوبات على إيران دون اللجوء إلى الخيار العسكري، وصرح وزير الخارجية الفرنسي "فيليب دوست بلازي" بتفادي تصعيد الصراع مع إيران والعالم الإسلامي.

في مايو ٢٠٠٦ اقترحت بريطانيا وفرنسا مشروع قرار ينص على وضع الملف النووي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة لكن عارضته روسيا باستخدام حق الفيتو.[٨]

يرى الكثير أن التغيير في موقف الدول الأوروبية سببه الضغوط الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبي وتم تقديم عروض لإيران للتخلي عن برنامجها النووي منها مجموعة ٥+١ (وتضم أعضاء مجلس الأمن الدائمين وألمانيا) وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه الدول الأوروبية حل الأزمة النووية كانت أيضًا تلجأ إلى الموافقة على العقوبات المفروضة عليها في الفترة التي كانت تمتنع فيها إيران عن الإلتزام بالمفاوضات، وترفض المواجهة العسكرية ويرجع ذلك إلى محاولة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتي تتمثل في الحصول على النفط.

أصبح الاتحاد الأوروبي منسقًا بعد دخوله مجموعة ٥ + ١ لحل الأزمة النووية الإيرانية من خلال التفاوض بشكل جماعي والضغط على إيران، ثم تحول دوره إلى واضع عقوبات مع الولايات المتحدة في ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣؛ حيث قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد الغاز والنفط من إيران، كما قرر وضع قيود على التعاملات المالية الإيرانية مما أدى إلى دفع إيران للتفاوض والوصول إلى اتفاق.[٩]

وبوصول ترامب للحكم عادت إدارته من جديد لتتبنى الاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على الأحادية في التعامل مع الدول المخالفة للسياسة الخارجية الأمريكية، وتم إلغاء اتفاقية ٥+١، ويرجع إلغاء إدارة ترامب للاتفاق النووي الإيراني إلى عدة أسباب تتمثل في:

أ_ تزايد نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط.
ب_ تطوير إيران لنظام الصواريخ الباليستية وإجراء اختبارات له.
ج_ يتمثل السبب في تخوف الولايات المتحدة الأمريكية مما قد تقدم عليه إيران بعد إنتهاء المدة حيث تنتهي فترة الاتفاق بعد ١٠ إلى ١٥ عاما.

قررت الدول الأوروبية بعد أعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق التمسك بالاتفاق، وقامت المفوضية الأوروبية باصدار مشروع قانون يمنع الشركات الأوروبية من الإلتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران، كما أن أي شركة أوروبية ستنسحب من السوق الإيراني بدون موافقة المفوضية الأوروبية سيتم مقاضاتها.[١٠]

وفي سبتمبر ٢٠١٨ أصدرت أطراف الإتفاق بيانًا يرحب بمبادرة "آلية التعامل الخاص" لتسهيل نظام الدفع المالي الخاص بالواردات والصادرات الإيرانية، لكن مع ذلك قررت الشركات الكبرى الأوروبية الخروج من السوق الإيراني تخوفًا من العقوبات التي وضعتها أمريكا.

قررت الولايات المتحدة إعطاء ثماني دول بعض الإعفاءات المؤقتة من العقوبات الأمريكية لمدة ست أشهر في تعاملها مع إيران مع مراعاة تقليل معاملتها مع إيران بطريقة تدريجية وهم: اليابان و اليونان والصين و تركيا و كوريا الجنوبية و الهند وإيطاليا.

خامسًا: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في ١٩٩٢ قامت الوكالة الدولية بزيارة ٦ مواقع لكنها لم تجد أي أثر لنشاط نووي وفي العام التالي سمحت إيران لفريق آخر من الوكالة بزيارة إيران بعد حصولها على معلومات من الولايات المتحدة والدول الغربية.

وتنقسم الآراء حول امتلاك إيران للطاقة النووية؛ فرآي يرى أن إيران تسعى لامتلاك سلاح نووي ورآي آخر يرى أنها فقط تريد الاستفادة من التكنولوجيا النووية في أغراض سلمية. قامت الوكالة بإصدار قرارت للضغط على إيران لتوقيع قانون

يسمح للوكالة بتوسيع عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية بدون قيود أو الحصول على موافقة مسبقة.[١١]

بدأت الأزمة النووية مرحلة جديدة بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على معلومات من المعارضيين للنظام الإيراني تفيد بوجود منشآتين نوويتين لتخصيب اليورانيوم لم تكتشفهم الوكالة الدولية ، وفي ٢٠٠٣ اكتشفت الوكالة الدولية وجود آثار لمواد مشعة في عينات تم اخذها من إيران وأثبتت الوكالة بعد التحاليل وجود مستوى عالي من تخصيب اليورانيوم يتماثل مع المواد التي تم استخدامها في إنتاج السلاح النووي.

أكد المدير العام للوكالة الدولية وقتها "محمد البرادعي" أن المنشآتين لم يمثلوا مفاجأة للوكالة الدولية؛ فالوكالة الدولية كانت على علم بوجودهما من قبل، وحث إيران على اعطاء مفتشي الوكالة حقوقً أوسع للتأكد من المنشآت المعلنة وغير المعلنة، وفي يونيو من نفس العام ورد في تقرير "محمد البرادعي" للوكالة الدولية ما يؤكد خوف الوكالة الدولية من إيران لعدم التزامها ببنود معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك بعد عدم قيامها بإبلاغ الوكالة ببعض النشاطات النووية.

طلبت الوكالة من إيران في ٢٠٠٣ تقديم تقرير كامل يلغي النشاطات المتعلقة بإنتاج اليورانيوم المستخدم في التفاعلات النووية ولكن بدلًا من تعليق برنامجها أعطت لنفسها الحق بتنفيذ بعض النشاطات مما أدى إلى تدهور الموقف الإيراني.

زادت مخاوف الوكالة من قيام إيران بتطوير قدراتها النووية في تخصيب اليورانيوم من كمية منخفضة لكمية عالية والذي يشير إلى استخدامه في إنتاج الأسلحة النووية، مما دفع الوكالة لمطالبة إيران بتقديم تفسيرات حول مفاعلاتها في منطقتي "ناتانز" و"آراك"، وصدر المجلس التابع للوكالة في يونيو ٢٠٠٣ قرارا يطلب من إيران التخلي عن أنشطتها النووية.، وفي سبتمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس الوكالة قرارًا أدان فيه إيران واتهمها بعدم التزامها بمعاهدة انتشار الأسلحة وانعدام الثقة فيها.[١٢]

وأوضحت إيران أنها تستخدم التقنية النووية فقط لتوليد الكهرباء وانكرت كافة الاتهامات الموجهة إليها من الدول الغربية، حرصت الوكالة على عدم تكرار ما حدث في العراق ولكنها في عهد يوكيا شهدت الوكالة تحولًا عندما أكدت الوكالة قيام إيران بأنشطة نووية ورفضت الأخرى السماح لمفتشي الوكالة بزيارة مناطق معينة.[١٣]

سادسًا: موقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني

سعى الكيان الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي قبل أي دولة في المنطقة حتى تكون قادرة على تدمير أي دولة تشكل لها تهديداً، كما سعت إلى منع أي دولة تحاول إنشاء مشاريع نووية مثلما حدث في العراق عام ١٩٨١.

عملت أيضاً على تقوية وتعزيز قدراتها النووية سواء من حيث الكم أو من الناحية النوعية. وبالتالي فإن من أولويات الكيان الإسرائيلي منع إيران من إمتلاك هذا السلاح، وحذر وقتها رئيس الموساد "مائير داغان" من أن اقتراب البرنامج النووي الإيراني من الانتهاء وبدء التشغيل ما يعني انها لن تحتاج لمساعدة قوى خارجية لتخصيب اليورانيوم ورأى "شيمون بيريس" الذي شغل رئيس الدولة ورئيس الوزراء سابقا أن إيران تمثل خطرا على الأمن الدولي واتفق معه " شاؤول موفاز" الذي شغل رئيس الأركان العامة ال١٦ لجيش الدفاع الإسرائيلي ؛ حيث صرح أيضًا بأن يجب على العالم وقف أنشطة إيران النووية لأنها تمثل تهديداً للأمن الدولي وأن الردع النووي لا يقبل بوجود طرف نووي مقابل له ويعتبر ما حدث بين الاتحاد السوفيتي سابقًا والولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك.

وخوفاً من تطوير إيران لاسلحتها النووية عمل الكيان الصهيوني على إطلاق أقمار صناعية تقوم بالتجسس على المنشات العسكرية من خلال إلتقاط صور لها وتحسبا لاي هجوم إيراني محتمل.[١٤]

سابعًا: موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني

لعبت الصين دوراً في التنسيق بين الوكالة الدولية والدول المعنية لاستكمال عملية المفاوضات لإيجاد حل للملف النووي الإيراني بعد أن رأت أن العقوبات ليست

حل جيد لتقليل حالة التوتر وتسوية المسألة النووية الإيرانية ورأت أن السبيل الأفضل لحل الأزمة هو المفاوضات، حيث تعارض فكرة فرض عقوبات من جانب واحد ووضع القانون الوطني لأي دولة فوق القانون الدولي، والجدير بالذكر أن الصين ترتبط بإيران في كثير من المجالات أهمها مجال التجارة والصناعة وطالما أن إيران لا تخالف قرارات مجلس الأمن فإن هذه القرارات لا يجب أن تؤثر على هذه المعاملات.

هناك عدة أسباب تجعل الأزمة النووية الإيرانية تحظى باهتمام الصين أهمها النفط الذي تعتمد عليه في عجلة التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل ويحظى بمكانة مهمة في العلاقات الثنائية بين إيران والصين، وقد وقع البلدين اتفاق طاقة في عام ٢٠٠٤ والذي بموجبه يتم تزويد الصين بالنفط والغاز، وتقوم شركة "سينوبك" والتي تعتبر ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط بتطوير حقل بترول في جنوب غرب إيران والذي يبلغ احتياطاته ٣ مليار برميل.

دعت الصين في عام ٢٠١٣ الأطراف الدولية المعنية لإغتنام الفرصة في محادثات جنيف حول الملف النووي الإيراني، وصرحت بأنها تأمل أن تقوم الأطراف المعنية بتضيق فجوة الخلافات وأن تتحلى بالمرونة والعمل معاً على إيجاد حل للقضية النووية الإيرانية.

قام الرئيس "شي جي بينغ" بالتركيز على مدى أهمية العلاقات الإيرانية الصينية خلال تصريحاته وعبر عن الجهود التي تبذلها الصين من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الإيرانية في إطار ما يعرف بجموعة ٥+١، وتأكيداً على سعي الصين لحل الازمة النووية الإيرانية فقد أكد الرئيس الصيني قيام وفد صيني بالمشاركة في المحادثات التي ستقام في ٢٠١٣ في جنيف بين إيران والقوى الدولية الأخرى حيث قام "بانغ سن" الأمين العام لإدارة ضبط التسلح بالمشاركة في المحادثات التي ضمت خمسة دول تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وهم (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والصين وبريطانيا بالإضافة إلى ألمانيا) من جهة وإيران من جهة أخرى.

رأت الصين وقتها أن الوصول لحل بشأن البرنامج النووي الإيراني لا يتم بخطوة واحدة وإنما على عدة خطوات رغم التقدم الذي حققته المحادثات وجاء الموقف كالتالي:

- تمكنت القوى العالمية من تخفيف حدة العقبات ودعم عملية التفاهم.
- ظهرت رغبة كافة الأطراف في حل الأزمة النووية الإيرانية.
- تعهدت الصين بمتابعة عملية الاتصال مع الأطراف المعنية والمساعدة في تسوية الأزمة بطريقة سلمية عن طريق الدبلوماسية.

وجاء موقف الصين من اتفاقية ٥+١ كالتالي:

- أكدت على أن الاتفاقية هي خطوة أولى ومهمة نحو الوصول لحل سلمي للقضية.
- الترحيب بالإتفاق وتثمين الجهود والمرونة التي تمتع بها كافة الأطراف خلال المفاوضات.
- أكدت على أن الإتفاقية تدعم مبدأ حظر الانتشار النووي وتعمل على حفظ الأمن والسلم الدولي في منطقه الشرق الأوسط.
- أن الاتفاقية تعمل على دعم وتحسين مستوى معيشة المواطن الإيراني وتمكن الدول من إقامة أنشطة مع إيران.
- أن الاتفاقية تعالج مخاوف كافة الأطراف.
- إن هذه الخطوة أثبات على أن هناك فرصة لحل المشكلة بشكل سلمي.
- أكدت أنها ستواصل العمل على كافة الجوانب من أجل إيجاد حل نهائي وسلمي للقضية.

دفع السلوك الأمريكي الصين لتقوية رغبتها في تدويل عملتها في العالم، ونظرا لتمتعها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وأكبر مستورد للنفط من إيران فقد لعبت دورًا كبيرا في محاولة التوصل لحل للأزمة النووية الإيرانية بشكل سلمي ورغم رفض الصين أي عقوبات دولية على قطاع النفط الإيراني إلا أنها قد أصبحت مشاركة في نظام العقوبات الأمريكي والذي أدى إلى حظر أي بنك صيني يتعامل مع إيران من التعامل مع النظام المالي الأمريكي مما دفع الصين إلى إنشاء نظام بديل لنظام التحويلات المالية باليوان بدلًا من الدولار الأمريكي.[١٥]

ثامنًا: موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من برنامج إيران النووي

اختلفت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ حيث ترى بعض الدول أن هذا البرنامج أمرًا مهددًا لاستقرارها الأمني برغم ادعاء إيران بأن البرنامج النووي تم انشائه لأغراض سلمية وتتخذ هذه الدول موقفاً مؤيداً للنظام الدولي الذي يرفض البرنامج النووي بطريقة لا تثير استفزاز إيران.

وقد ظهرت هذه المواقف الرافضة للبرنامج النووي الإيراني في ٢٠٠٣ عندما أشارت صحيفة "الخليج" إلى أن لا أحد يصدق أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل وإنما هدفها الحقيقي هو الدول المجاورة، وقد نُشر بحث بإحدى مراكز البحوث الخليجية توصل إلى أن العرب لا يرون أن البرنامج النووي الإيراني قد تم إنشائه لردع إسرائيل أو إحداث توازن بالمنطقة.[١٦]

وفي عام ٢٠٠٥ قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون ضبط التسلح بزيارة لمنطقة الخليج العربي وللضغط على دول مجلس التعاون لمطالبة إيران بوقف التجارب النووية وأكد خلال الزيارة أن هذا البرنامج يشكل تهديدًا لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأن دول المنطقة تشارك الولايات المتحدة الأمريكية تخوفها من البرنامج النووي الإيراني.[١٧]

حرصت إيران على طمأنة دول الجوار من خلال قيام حسن روحاني "كبير المفوضين النوويين الإيراني" بزيارة لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٥ وأكد خلال الزيارة على أن إيران أنشأت البرنامج النووي لأغراض سلمية كما أنه يتفق مع القوانين الدولية وأكد الرئيس وقتها "أحمد نجاد" علي ضرورة تحسين العلاقة الإيرانية بدول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.

وبرغم هذه التصريحات الإيرانية إلا أن قناعة مجلس التعاون لم تصل إلى اليقين مما أثر على مواقفها الرسمية التي تستمر في دعوة إيران إلى جعل برنامجها سلمي دون التصريح بأي شيء يزعج إيران أو يقوم باستفزازها.

وكان موقف عمان غير واضح تجاه الملف النووي الإيراني حيث صرح وزير الشؤون الخارجية "يوسف بن علوي" أن عمان ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية وأننا ليس بدولة كبيرة لذلك ينبغي أن ننأى بنفسنا عن أي صراع مع الدول الكبيرة وأن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن غرض إيران هو فقط إنتاج طاقة كهربائية.

أما موقف قطر فقد جاء عبر تصريح أمير قطر محمد آل ثاني " أننا في خطر ولا نريد رؤية الأسلحة النووية في المنطقه"، وأوضح وزير الخارجية القطري في ٢٠٠٨ أن الحل يتمثل في العمل المشترك الذي يستند إلى القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة وأكد أن إيران تؤكد الطابع السلمي لبرنامجها النووي لاستخدامه في إنتاج الطاقة الكهربائية فقط.[١٨]

جاء موقف الكويت أكثر حده تجاه الملف النووي الإيراني عندما سرح وزير الخارجية "محمد صباح السالم" أن إيران تشكل خطر بعيد المدى على دول التعاون الخليجي.

وأشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية أن المفاعلات النووية موجودة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الذي يبعد حوالي ٢٢٥-٢٥٠ كيلو متر عن الكويت.

وأكد مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية أن أي زلزال قويًا قد يتسبب في حدوث حادثًا نوويًا وستكون آثاره كارثية وواضحة على دول مجلس التعاون أكثر من إيران وقد يتسبب في حالة حدوثه إلى قتل أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة وسيؤدي إلى تلوث مياه الخليج وإغلاق محطات التحلية.

وتحدد موقف الكويت من البرنامج النووي الإيراني عندما صرح أمير الكويت بأنه يشجع على الحل السلمي ولا يدعم الحل العسكري للأزمة ويشجع أيضًا على تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبررًا ذلك بأن الكويت ستكون أكثر الدول تضررًا من البرنامج النووي الإيراني نظرًا لقربه من الكويت وآثاره السلبية على صادرات الكويت في حالة حدوث حرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وبشأن فرض عقوبات على إيران فقد أوضح مدير جهاز الأمن الوطني الكويتي "ثامر علي صباح السالم" أن الكويت لم تكن طرفًا وأن القرار جاء بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أما مملكة البحرين فقد صرح وزير الخارجية البحريني أن دول مجلس التعاون الخليجي تدعم الحل السلمي للملف النووي الإيراني وأكد على ضرورة تعاون إيران مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصرح أيضًا بأنه لا يدعم الحرب ويدعم التفاهم للحل السلمي لهذه الأزمة.

أما المملكة العربية السعودية فقد دعت إيران لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل خشية من تسرب مواد نووية مشعة من المفاعلات النووية حيث يعتبر مفاعل بوشهر هو الأقرب للدول الخليجية منه إلى إيران.

ويأتي أيضًا موقف الإمارات منسجمًا مع موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي فقد رفضت الحل العسكري لحل الأزمة النووية الإيرانية لما لها من تداعيات خطيرة على الخليج العربي واتضح ذلك في حديث خليفة بن زايد في ٢٠٠٦ الذي صرح بحرص الإمارات على تحقيق الاستقرار في منطقه الخليج العربي.[١٩]

وأكد نائب الإمارات "محمد ابن راشد" أن الإمارات تدعو إلى معالجة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية واعتبر أن القلق الخليجي هو أمر مشروع وفي الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ صرح عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أن الإمارات تتطلع إلى تحقيق المفاوضات الأوروبية الإيرانية تسوية سلمية للبرنامج النووي الإيراني وتضمن عدم تعريض دول المنطقة إلى الخطر وضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بكل شفافية تضمن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويتمثل تخوف الإمارات من امتلاك أسلحة الدمار الشامل في إنهاء وغلق ملف الجزر الثلاثة التي احتلتها إيران عام ١٩٧١، أما البحرين فيتمثل تخوفه في فرض سيطرة إيران قوتها على المنطقة بعد امتلاكها السلاح النووي أما الكويت فهي تخشى ظهور قوة نووية بجانبها تهدد استقرارها أما بالنسبة لقطر وعمان فإن كلا

منهما عمل على استقرار علاقة قوية مع إيران خاصة وأن مضيق هرمز مهمًا من الناحية العسكرية والأمنية.[٢٠]

تاسعًا: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني

بالرغم من حالة الاستنفار التي عكستها تصريحات بعض مسؤولي الدول فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فقد كان هناك شبه تجاهل للموقف التركي تجاه هذا الموضوع لفترة زمنية طويلة حيث لم تحظى المفاوضات الإيرانية الأمريكية باهتمام وسائل الإعلام التركية أو تظهر في تصريحات المسؤولين الأتراك ولكن بعد الإعلان على الاتفاق "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة jcpoA في عام ٢٠١٥ بدا الموقف التركي يظهر تمثل في قيام الرئيس رجب طيب أردوغان بزيارة لإيران شهدت انعقاد المجلس الأعلى للتعاون بين البلدين وتم توقيع بعض الاتفاقيات في المجال الاقتصادي وجاء أول موقف رسمي لتركيا اتجاه البرنامج النووي بعد ساعات قليلة من عقد الاتفاق الأمريكي الإيراني حيث صرح وزير الخارجية التركي أنهم سعداء بالمفاوضات والتي انتهت بالتفاهم السياسي كما أبدى الناطق الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية التركية ارتياح بلاده بعد التوصل إلى إتفاقية بشان الملف النووي الإيراني مشيرًا إلى أن حجم التبادل بين البلدين سوف يشهد ارتفاعًا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.[٢١]

وتأتي هذه القرارات منسجمة مع الموقف التركي المبدئي تجاه الملف النووي الذي يدعو إلى تجنب الخيار العسكري ويدعم التوصل لحل دبلوماسي ما دام أن البرنامج النووي غرضه سلمي وقد اتخذت الحكومة التركية عدة خطوات خلال السنوات الماضية ترسخ تلك الفكرة وهي:

- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ ٢٠٠٦.
- التوسط لحل الأزمة النووية الإيرانية عام ٢٠١٠.
- تحدي العقوبات الأوروبية الأمريكية على إيران عام ٢٠١٠ ورفض قرار صادر من مجلس الأمن ضد إيران عندما كانت تركيا عضو في مجلس الأمن.

تعمل تركيا على تحسين علاقتها مع إيران من منطلق المصالح المشتركة بين البلدين واستثماراتها ضمن سياسة الانفتاح على دول الجوار وتسعى لتقليل التوتر تجاه الكثير من القضايا سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى.

وترى تركيا أن من حق الجميع الاستفادة من الطاقة النووية السلمية طالما أنها تتوافق مع القوانين الدولية وترفض سياسة الكيل بمكيالين اتجاه برنامج إيران النووي، وترفض الخيار العسكري أو استخدام أراضيها للحرب وترفض أيضًا امتلاك أي دولة في المنطقة لأسلحة الدمار الشامل وتدعو إلى جعل الشرق الأوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل.

وترى أن امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل ستغير موازين القوة في منطقة الشرق الأوسط على حساب تركيا ويؤثر على أمنها القومي وترفض الخيار العسكري لأن ذلك سوف يؤدي إلى تحرك الأكراد للانفصال عن إيران ثم سوريا ثم العراق مما يصعب عليها السيطرة على الأكراد في تركيا، كما أن الحرب ضد إيران سيكون لها أثر سلبي على الاقتصاد التركي الإيراني في مجال النفط والغاز وتؤثر على فرصة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إذا انتشرت الفوضى في محيطها.[٢٢]

ومن سلبيات وايجابيات الاتفاق النووي ٥ + ١ على تركيا يتمثل في:

- تحجيم التهديد النووي الإيراني.
- إن التأكيد على حق إيران في تخصيب اليورانيوم يعطي تركيا فرصة مستقبلاً لتخصيب اليورانيوم أيضاً.
- تحسين العلاقات التركية الإيرانية.
- رفع حجم الصادرات والتبادل التجاري بين البلدين.
- استراد المزيد من الغاز والنفط بأسعار منخفضة.
- زيادة الاستثمارات التركية في إيران.

ويتمثل الجانب السلبي للاتفاق النووي في أنه سيقوي علاقة إيران بالغرب على حساب علاقتها بتركيا.[٢٣]

خاتمة:

يتضح من العرض السابق أن الموقف الدولي تجاه الملف النووي الإيراني قد اختلف نظرًا لتحكم لغة المصالح وعند تحليل الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني نجد أن الرفض التام لأحقية إيران في امتلاك التقنية النووية رغم تأكيد إيران على أن البرنامج النووي لأغراض سلمية ويرجع ذلك إلى أن إيران سوف تشكل تهديدًا على التواجد الإسرائيلي في المنطقة وتعيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أما الموقف الروسي والصيني فنجدهم داعما لإيران نتيجة الفوائد الاقتصادية الهائلة التي تعود عليهما وتخدم مصالحهم التجارية، أما الاتحاد الأوروبي فنجد أن موقفه من إيران متأرجح وغير ثابت ويرجع ذلك إلى وجود مصالح اقتصادية مع إيران من جهة ووجود مصالح تربطها بالولايات المتحدة من جهة أخرى.

وبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة نجد أن هناك تباين بين الأعضاء ويرجع ذلك لاختلاف المصالح فمثلا نجد الولايات المتحدة تقترح فرض عقوبات وتعارضها الصين وروسيا وبعض الدول الأوروبية.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن اهتمامه بالبرنامج النووي الإيراني يرجع إلى تأثيره على كافة النواحي الأمنية والاقتصادية في حالة حدوث حرب بين إيران وأمريكا وتعرض هذا البرنامج لضربة فإن أثره على دول المنطقة سيكون خطيراً لقربها من دول الخليج أكثر وسيؤثر على صادرات النفط عبر مضيق هرمز وقد تتعرض هذه الدول إلى ضربات مباشرة نظراً لوجود قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي.

ويمكن القول أن الطريقة الوحيدة لإنهاء حالة الشك بين دول الخليج وإيران تكمن في:

- عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض.
- تسويه المنازعات بالطرق السلمية.
- تعهد إيران بعدم استخدام برنامجها النووي لأغراض عسكرية وأن الغرض منه غرض سلمي.

- إن التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي يعتبر من ضمن الترتيبات الأمنية لمجلس التعاون وأن قناعة كافة الأطراف بهذه الإجراءات سيكون له عمل مؤثراً في مجرى العلاقات.

تعمل تركيا على إقناع دول الاتحاد الأوروبي بالانضمام إليها ومن أجل ذلك عملت على تغيير بعض تشريعاتها الداخلية ولهذا يعتقد أن الموقف التركي تجاه أحقية امتلاك إيران لسلاح نووي سوف يكون منسجمًا مع موقف الاتحاد الأوروبي كما أنها ترفض التدخل العسكري لحل الأزمة ولكن ربما في حالة إنشاء تحالف عسكري تشترك فيه دول الاتحاد الأوروبي أن تنضم إليه أو تدعم قيامه.

المراجع:

[1] Khalaf, Athbi Zaid. "American attitude towards Iran and its reflection on Iran Policy towards the Arab region." *Review of Economics and Political Science* (2020),p. 50

[2] Albarasneh, Ayman Saleh, and Dania Koleilat Khatib. "The US policy of containing Iran–from Obama to Trump 2009–2018." *Global Affairs* 5, no. 4-5 (2019),p. 369

[3] Kozhanov, Nikolay. "Russia's relations with Iran." *The Washington Institute for Near East Policy* (2012).p. 20

[3] Mossalanejad, Abbas. "US Comparative Policy toward Iran and the Middle East Security." *Geopolitics Quarterly* 14, no. 52 (2019),p. 18

[4] Steininger, Maryam Y. Yekta. *United States and Iran: Different Values and Attitudes Toward Nature*. University Press of America, 2009,p. 19

[5] Rahmati, Farzaneh, Mohammadreza Dehshiri, Reza Simbar, and Garineh Keshishyan Siraki. "How Identity Affects Iran-European Union Relations (2003-2020)." *International Studies Journal (ISJ)* 18, no. 3 (2021),p. 90

[6] Rahmati, Farzaneh, Mohammad Reza Dehshiri, Reza Simbar, and Garineh Keshishyan Siraki. "The Impact of US Strategy on Identity Conflicts between the Islamic Republic of Iran and the European Union." *International Journal of Political Science* 12, no. 2 (2022),p. 44

[7] Pinto, Maria do Céu. "Sanctioning Iran: US-European disputes over policy towards Iran." *The International Spectator* 36, no. 2 (2001),p. 101
[8] Tzogopoulos, George. "The evolution of US and EU foreign policy towards Iran with emphasis on the period after 11 September 2001." *Centre International de Formation Europeene. Institute Europeen des Hautes Etudes Internationales. Accessed March* 17 (2004), p.12
[9] Maleki, Ammar, and Pooyan Tamimi Arab. "Iranians' attitudes toward international relations: a 2021 survey report." (2021): p. 3.
[10] Gerami, Nima, and Pierre Goldschmidt. *The International Atomic Energy Agency's Decision to Find Iran in Non-Compliance, 2002-2006*. Washington, DC: National Defense University Press, 2012,p. 90
[11] Behnam, Biook, and Behzad Mahmoudy. "A Critical Discourse Analysis of the Reports Issued by the International Atomic Energy Agency (IAEA) Director General on Iran's Nuclear Program during the Last Decade." *Theory & Practice in Language Studies* 3, no. 12 (2013),p.60
[12] Karimi Kesheh, Saeed, Seyyed Abdolali Ghavam, Alireza Moussavizadeh, and Mehdi Zakerian Amiri. "Comparison Between Iran & North Korea's Nuclear Program & The Manner of Meeting International Atomic Energy Agency & Security Regime NPT With Both Countries." *Political Science Quarterly* 15, no. 48 (2019),p.135
[13] Menashri, David. "Iran, Israel and the Middle East Conflict." *Israel Affairs* 12, no. 1 (2006),p. 122.
[14] Jaspal, Rusi. "Israel in the Iranian media: demonizing the "Zionist Regime"." *Israel Journal of Foreign Affairs* 7, no. 1 (2013),p. 77
[15] Yellinek, Roie. "Soft Power and SPPD in China Iran Relationship." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies* 24, no. 5 (2022),p. 733
[١٦] جمال سند السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، (أبو ظبي، ١٩٩٨)، ص ٣٨٨
[١٧] محمد فتحي الشاذلي، دراسات في الأمن الإقليمي: البرنامج النووي الإيراني، "الدراسات الاستراتيجية"، مجلة البحرين،العدد ١٧، ٢٠٠٩، ٢٠، ص ٨٧
[١٨] عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني بين اشكالات الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الزيتون للدراسات، ٢٠١٥، ص ٧٢

[١٩] شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الأزمة الدولية، دراسة حالة أزمة البرنامج النووي الإيراني، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٧٤

[٢٠] عزيز جبر شيال، تأثير القدرات النووية الإيرانية على الترتيبات الأمنية الأقليمية، "السياسة الدولية"، كلية العلوم السياسية، العدد الخامس، السنة الثانية، ٢٠٠٦، ص ٩٠

[٢١] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجبل، بيروت، ٢٠٠١، ص١٢

[٢٢] عادل محمد أحمد، مصدر برنامج المحطات النووية، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٠، ٢٠٠٦، ص٣٦

[٢٣] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦